### الأحداث في لبنان والتطورات في الساحة الفلسطينية عززت مكانتهما.. ولاريجاني تجول بين ساحة واخرى مثل لاعب شطرنج ماهر

# ايران وسورية أصبحتا مركز التأثير الجديد في المنطقة بعد أن أفشلت الولايات المتحدة دور السعودية ومصر المركزي في المجريات

■ سكرتير مجلس الأمن القومي الايراني، علي لاريجاني، عمل بكدّ في الاسبوع الأخير. في يوم الاحد وصل في زيارة «غير متوقعة» الى دمشق حتى يبحث مع الرئيس السوري بشار الأسد، حول عقد قمة اقليمية بصدد العراق ومحاولات انهاء الازمة السياسية في لبنان. في الواقع هذه الزيارة كانت متوقعة جدا. لاريجاني جاء الى دمشق بالضبط عندما كان محمود عباس وخالد مشعل يستعدان لعقد لقاء بينهما رغم ان هذا اللقاء بدا وكأنه لن يحدث في البداية. لاريجاني غادر العاصمة السورية قبل بدء الاضراب العام والعنيف الذي أعلنته المعارضة اللبنانية بيوم واحد.

لاريجاني تجول بين ساحة واخرى مثل لاعب شطرنج ماهر. في يوم الاحد ليلا اتصل مع مشعل وعباس وأثنى على لقائهما لانه من المهم، حسب رأيه، إظهار جبهة موحدة ضد العدو الصهيوني. في يوم الاثنين أرسل رسالة الى عبد الله، ملك السعودية، أوضح فيها أنه اذا كانت الرياض تريد حل الازمة في لبنان، فمن الأفضل لها أن تقنع فؤاد السنيورة بالتنازل عن المحكمة الدولية للتحقيق في مقتل الحريري. بعد ذلك بـ24 ساعة حصلت السعودية على التأكيد الذي يشير الى السبب الذي يلزمها بقبول نصيحة ايران: مشاهد انقضاض الجنود ورجال الشرطة على المتظاهرين اللبنانيين والمصادمات بين أنصار السلطة وبين أنصار المعارضة. هذه المشاهد رفعت من مستوى الخوف من اندلاع حرب أهلية جديدة في لبنان. عبد الله اتصل بالسنيورة حتى يفهم منه ما يحدث، وبعد ذلك طلب من لاريجاني أن يكبح جماح حزب الله.

في يوم الثلاثاء مساء أحدثت هذه المحادثات انعطافة، وصرح حزب الله أنه سيعلق استمرار المظاهرات والاضراب واغلاق الطرقات الرئيسية. «لم يكن أمام نصر الله أي سبب لايقاف المظاهرات»، يوضح مُعلق لبناني، «كان من المفترض أن تتواصل هذه المظاهرات حتى يوم الجمعة على الأقل، وهو موعد انتهاء مؤتمر الدول المانحة للبنان في باريس. ما من شك أنه لولا الأوامر الآتية من ايران التي جاءت بالتشاور مع السعودية، لرأينا المزيد من الدماء في لبنان».

لاريجاني الذي درس الفلسفة الغربية، وكان وزيرا للثقافة في حكومة هاشمي رفسنجاني ومسؤولا عن سلطة الاذاعة والتلفاز، يستطيع أن يشعر بالرضى. دولته استطاعت في ظل مسؤوليته عن السياسة النووية الايرانية، اجتياز الضغط الدولي الناجم عن المشروع النووي من دون أضرار صعبة جدا على الأقل حاليا. أما بالنسبة للازمة في لبنان، فهو يعتقد أن بامكانه أن يدفع السعودية الى إقناع حكومة بيروت بالتنازل عن مطلب التحقيق في مقتل الحريري، وانقاذ سورية من خلال ذلك من إرباك كبير اذا تبين أن لقائدها علاقة بالقتل. الآن يقوم لاريجاني بتقريب ايران من مستوى التأثير في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

قبل سنة ونصف خاض لاريجاني المنافسة على منصب الرئاسة في بلاده، ولكنه لم يحظ إلا بـ5 في المئة من الاصوات. من المحتمل أن يُجرب حظه في الانتخابات القادمة، ولذلك من المهم له أن ينجح في منصبه الحالي وأن يحظى بدعم الزعيم الروحي علي خامنئي.

الرئيس حسني مبارك

الملك عبد الله بن عبد العزيز

الرئيس بشار الاسد

الرئيس احمدي نجاد

### علاوة سخية لدمشق

الأحداث في لبنان والتطورات في الساحة الفلسطينية تعزز مكانة ايران والسعودية وتُبقي على علاوة سخية لسورية ايضا. على سبيل المثال، عندما اتضح أن الخلافات تؤخر عقد لقاء عباس ـ مشعل توجه قائد الجهاد الاسلامي، رمضان شلح، الذي كان مشاركا في الاتصالات، الى وزير الخارجية السوري وليد المعلم طالبا منه الضغط على الاثنين حتى يلتقيا. «أوضحت لمعلم أن من المهم جدا أن يُعقد هذا اللقاء حتى يتلاشى الضغط بين الجانبين، ومن اجل الاعلان عن مواقف ايجابية تتيح مواصلة الحوار»، قال شلح لصحيفة «الحياة».

بعد طلب شلح، لم يكن على وليد المعلم أن يبذل جهودا كبيرة. سورية دعت عباس منذ البداية الى دمشق حتى يتفق مع حماس حول اقامة حكومة الوحدة، أو على الأقل من اجل أن تضمن تأثيرها على هذا الصراع الاقليمي وليس تأثير مصر أو السعودية فقط، بعد سنوات من إبعادها عنه. قائد الجهاد الاسلامي قال في مقابلة معه أن طلبه من وليد المعلم تمخض فورا عن مجموعة من الضغوط: نائب الرئيس السوري فاروق الشرع اتصل مع عباس ومشعل طالبا منهما عدم مغادرة دمشق من دون الالتقاء. على حد قول مصدر في حماس، «فُهم من اقواله أن الامر يتعلق باحترام المُضيف أكثر من كونه محاولة لايجاد حل للمشكلة. الشرع والمعلم أوضحا أنه ليس من اللائق أن يغادر شقيقان فلسطينيان دولة عربية من دون أن يتصافحا. المراسيم كانت هنا أهم من المضامين».

سورية لم تقصد بالتأكيد فقدان فرصة إظهار تملكها لقمة فلسطينية خاصة في الفترة التي تمر فيها في عملية تعاظم في مكانتها. كما أن ما نشر في «هآرتس» حول الاتصالات بين اسرائيليين وسوريين حول استئناف المفاوضات السلمية ـ وخصوصا الادعاء بأن اسرائيل قد رفضت الاقتراح ـ لم يكن ضارا لدمشق بالتأكيد. يضاف الى ذلك زيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني لدمشق في الاسبوع الماضي، الى جانب زيارة عباس، الامر الذي أسهم في ترسيخ صورة دمشق كلاعب اقليمي حيوي وليس مجرد «دولة عصابات» تساعد المتمردين في العراق. الادراك بأن سورية قادرة على التأثير على استقرار الحكومة اللبنانية، أو على الأقل «تهدئة» حزب الله، يُسهم بثقله في منظومة العلاقات بين العربية.

ادارة الازمات ليست مسرحية سورية منفردة. في الوقت الذي تتولى فيه السعودية سلامة الحكومة اللبنانية والحرص على الأقلية السنّية في العراق ودفع الاتصالات الاسرائيلية ـ الفلسطينية لكونها عرابة فتح، تتمحور ايران في الطرف المقابل: لم يعد هناك شك في التأثير الايراني على حكومة العراق، وعلى جزء ملموس من الطائفة الشيعية في الدولة، وهي راعية حزب الله، خصم السنيورة الأبرز في لبنان، وفي الساحة الفلسطينية تُقدم دعما ماليا لحماس، وهناك علاقات ممتازة بين سفيرها في سورية وقادة حماس والجهاد الاسلامي الموجودين في دمشق.

### توأمان تقريبا

على حد قول مصدر مصري رسمي، اذا لم يتواجد عما قريب زعيم اسرائيلي مسؤول يشرع في المفاوضات مع الفلسطينيين، فمن المحتمل ان لا يكون الشريك القادم حماس او عباس، وانما دمشق وطهران. هو أراد أن يقول انه عندما لا يتم الاصغاء الى دول مثل مصر والسعودية، فسيكون من الأسهل على مشعل ورمضان شلح ان يُحولا دمشق الى مركز لرعاية المفاوضات بدلا من القاهرة.

يبدو ان الاتصالات في دمشق في نهاية الاسبوع أوضحت أن الرؤية التي تحدث عنها ذلك المصدر الرسمي آخذة في التحقق. البرامج التلفزيونية والمؤتمرات الصحافية هناك تُظهر رمضان شلح من الجهاد الاسلامي ومشعل من حماس كتوأمين تقريبا. لحياتهما مقصوصتان بصورة معتبرة وهما من نفس الجيل (رمضان في الثامنة والاربعين ومشعل في الخمسين) وطريقة حديثهما هادئة على طريقة التكنوقراط وليس رجال الدين. صحيح أن سيرتهما متباينة ـ شلح هو من مواليد غزة وخريج من الولايات المتحدة وبريطانيا، ومشعل من ضواحي رام الله، تعلم في الكويت وقلل من زيارة الخارج ـ إلا أن مواقفهما السياسية آخذة في التقارب.

قبل سنة كان من الصعب التصديق أن قائد الجهاد الاسلامي، الذي عارض الانتخابات البرلمانية الفلسطينية واتهم حماس بأنها تريد "خيانة مبادئها" وتبني اتفاقات اوسلو، سيعمل على عقد لقاء بين عباس ومشعل. لقاء غريب كما يجب القول، ينظر فيه عباس الى مشعل ويتحدث فيه عن الاتفاقات التي حظيت بترحيب سورية وايران.

أحد المسؤولين الكبار في البلاط الملكي الاردني يعتقد أن «دومينو من أصحاب حق الفيتو غير المعنيين بالضرورة بحل الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وانما الابقاء على النهوض السياسي الذي يوفره لهم، قد بدأ يتبلور. الجهاد الاسلامي يملك فيتو على قرارات حماس، وحماس تستطيع فرض الفيتو على قرارات السلطة الفلسطينية، ودمشق تملك الفيتو ـ وإن كان جزئيا ـ على سلوك حماس، أما ايران فتريد أن تكون قائدا ضروريا في صراع القوى الذي أحدث الحرب في العراق. هذه لعبة استراتيجية يكون فيها عباس وشلح ومشعل مجرد واجهة، وأنا لم أعد متأكدا أنهم يمتلكون القدرة على اتخاذ القرارات بصورة مستقلة».

تحليل هذا المسؤول الاردني يشبه بدرجة كبيرة ما يصدر عن بعض المصادر الاستخبارية الاسرائيلية التي تُكثر من الحديث عن «المحاور» و«التحالفات» و«كتل التأثير» بدلا من الافتراض ان قوة الحكم الفلسطيني تعتمد على قدرته على توفير شروط حياة معقولة لسكان المناطق. وهكذا طالما كان هناك حصار اقتصادي على المناطق، ولم تتعاون اسرائيل مع حكومة السلطة ورئيسها، ستُدار لوحة الشطرنج الفلسطينية من اماكن بعيدة ـ على يد مشعل وشلح وسورية وايران.

تسفي برئيل
مراسل للشؤون العربية
هآرتس) 2007/1/26

---

### منصب نائب رئيس هيئة الاركان أكثر منصب قابل للتغيير في الجيش الاسرائيلي

# تنحية كتساف تفتح الباب أمام بيريس لدخول هذا المنصب التشريفي في آخر مشواره

■ جزء كبير من الادعاءات التي أوردها موشيه كتساف أمس كانت في «الأوف سايد». لم تحدث أي مؤامرة كبرى ضده ولم يتم التمييز لا في تحقيقات الشرطة ولا في اتصالاته هو ومحاميه مع المستشار القضائي للحكومة ضده ايضا. ولكن عندما يواجه شخص لائحة اتهام خطيرة تصل العقوبات القصوى المفترضة عليه الى مئة سنة سجن تراكمية، يُسمح له أن يقول كل ما يخطر في باله. هذا يومه في المحكمة، وعندما يكون الأمر متعلقا بشخصية جماهيرية فهذا يومه في محكمة الرأي العام.

كتساف في «الأوف سايد» ووسائل الاعلام كذلك، أو على الأقل جزء منها. قرأت الخميس بعض ردود الصحافيين والسياسيين الذين حولوا أنفسهم لساعة الى كبار الاعلاميين، وشممت رائحة الهستيريا. هم شتموه أكثر من قيامهم بمجادلته. هذه كانت خطوة أشبه بطرد الأرواح.

شدة رد الفعل أكدت بدرجة كبيرة ادعاء كتساف. بدا وكأن مجموعة من الاشخاص الذين يتحدثون بصوت واحد وبنغمة واحدة وبغطرسة واحدة، تسعى لاعطاء نفسها احتكار الأجواء الشعبية. هم مُدللون، كما قال عنهم كتساب. من الصعب أن تسمع تنظيرا للاخلاق من شخص مُتهم بالاغتصاب.

مُقدم نشرة الأخبار في القناة الثانية، غادي سوكينيك، خرج من الاستوديو الى الميدان متوجها الى مقر الرئيس. هذه خطوة جريئة من جانبه. عندما بدأ كتساب خطابه سارع سوكينيك الى مقاطعته. هو لم يقم بذلك بأي وظيفة من وظائف الصحافي، وانما أعلن قائلا أنا هنا. مثل الضيف الذي يدخل الصالون عنوة أو الكائن الحي الذي يحدد لنفسه مساحة محددة.

المشاهد في البيت لا يعرف كيف تجري هذه الأحداث على ارض الواقع. عندما يدخل الرئيس يقف الناس عادة، كما هي الحال في كل دولة، ولكن الوقوف قد يشوش على عدسات الكاميرا، لذلك عندما يدخل الرئيس تنطلق صرخة كبيرة من موقع عدسات الكاميرا: «لا تقفوا». بينما كان كتساف يتكلم كان المراسلون من الاذاعة والتلفاز مشغولين بأمورهم. أحدهم تجادل عبر الهاتف مع زميله في الاستوديو، وأخذ يصرخ. سوكينيك ومراسل الشؤون الجنائية موشيه نوسباوم جلسا على كرسيين في مقدمة المنصة وكتساب بدا وكأنه خلفيتهما.

كتساف اشتكى بين ما قاله انه عندما انتخب رئيسا قامت الصحافة بتشبيه انتصاره على بيريس بعملية اغتيال رابين. ليست الصحافة كلها هي التي فعلت ذلك، وانما مراسل واحد اسمه جدعون ليفي، الذي وصل الى الاعلام من سياسة حزب العمل. كلمات ليفي كانت حمقاء كما اعترف بنفسه بعد ذلك، ولكن ذلك لم يمنعه من العودة لمهاجمة كتساف الخميس.

شيلي يحيموفيتش هي صحافية سابقة خانت مهنتها. ربما يجدر أن نستخدم كلمة أقل لياقة لوصف الخطوات التي قامت بها خلال انتقالها الخاطف من القناة الثانية الى مقاعد كتلة حزب العمل في الكنيست، ولكننا لن نخوض في ذلك. يحيموفيتش جلبت الى السياسة كل نواقص مهنتها السابقة: النرجسية والمغامرة والثقة بإدانة أو تبرئة الاشخاص من دون محاكمة.

اسرائيل تمر الآن في موجة تحقيقات. المصادر التي تغذي وسائل الاعلام متنوعة: المحامون من الجانبين هم مصدر وفير، وإن كان في العادة ميالا للتحايل والمناورة. الشرطة، النيابة العامة، الشخصيات الجماهيرية. مع ذلك يعرف المراسلون في العادة أقل بكثير مما يكتبون ويبثون.

وسائل الاعلام في «الأوف سايد» ولكن كتساب هو في «الأوف سايد» قبل ذلك. ليس بسبب خطابه وانما بسبب الشهادات الموجودة في ملفه. الخطاب وفر عليه الإقالة: الكنيست أصغت لصوت عضوها السابق وسارعت الى اعطائه ما يطلبه ـ التعليق المؤقت. مثلما هي الحال في مسائل اخرى كثيرة، في هذه المسألة ايضا تصرف الكنيست كنادي للاصدقاء وليس كسلطة رسمية، ويا للخسارة.

كتساف انتصر في معركة ثانوية، ولكن معركته الحقيقية ما زالت أمامه. محاموه سيضطرون الى بذل جهد كبير حتى يقنعوا مزوز بشطب بند الاغتصاب. في المرحلة القادمة ستطرح مسألة الصفقة. كان هناك متهمون وعدوا بخوض الصراع حتى تخرج أرواحهم، ولكنهم غيروا رأيهم في ظل التهديد بالسجن.

عندما قمت أنا وشمعون شيفر باجراء مقابلة مع كتساب حول القضية المطروحة سألته اذا كان فكر بالانتحار. كتساب قال انه لن يفعل ذلك لعائلته بأي شكل من الاشكال. في مثل هذه الاوضاع من الجيد أن يكون هناك عدو يمكن توجيه الكراهية اليه. كتساب اختار هذا العدو، وهذا بالتأكيد يعزز من قوته.

لمن، لمن، دائما لمن رئيس كتلة حزب العمل، يورام مارتسيانو، هو شاب مبدع. منذ اسابيع وهو يبحث عن فكرة تُمكّن رئيسه الحالي عمير بيرتس من الخروج من وزارة الدفاع من دون أن يسمح لخصميه، ايهود باراك وعامي ايلون، بالتمتع بالغنائم. مارتسيانو فكر وفكر الى أن وجد الحل. وجدت من يشغل مكان عمير بيرتس في وزارة الدفاع، قال لبعض زملائه في الكنيست. هذا ليس باراك، ولا ايلون، هذا الشخص سيكون شمعون بيريس. هو كان وزيرا للدفاع وكان رئيسا للوزراء، فلماذا لا يعود الى وزارة الدفاع؟.

مارتسيانو تحدث حول اقتراحه هذا مع أحد قادة كديما المقربين اليه. وطلب منه أن يطرح الاقتراح بنفسه حتى يكون مقبولا. الصديق رفض ذلك وقال له اذا كنت ترغب فلتطرح الفكرة أنت.

عندما تحدثت في هذا الاسبوع مع مرتسيانو نفى ذلك. أنت تعتقد أنني قد جُنّنت. وزير دفاع في الرابعة والثمانين من العمر؟ عُدت الى مصادري في كديما فأصروا على روايتهم: مارتسيانو اقترح أن يقوم بيريس بأخذ منصب وزير الدفاع مكان بيرتس.

ما دفن الفكرة الخلاقة هو قرار مزوز بصدد كتساب. الازمة حول الرئاسة رفعت فرص بيريس من جديد. هذا وقت التشريفات ومن عندنا أكثر تشريفا واعتبارية من شمعون بيريس.

بيريس قال في السابق أنه لن يكون مرشحا، إلا اذا غير الكنيست القانون: بدلا من التصويت السري سيتم اتباع تصويت علني. هو اعتقد أن التصويت العلني في مواجهة روبي ريفلين سيعطيه فرصة للفوز: كديما سيصوت له كرجل واحد، وكذلك الحال مع الاصوليين وميرتس والعرب، أما حزب العمل فسينضم في الجولة الثانية. في هذا الاسبوع على خلفية قرار مزوز ألمح الى أنه سيخوض المنافسة حتى اذا كان التصويت سريا. في المقابل تواصلت التحضيرات للتصويت على تغيير القانون. اولمرت تعهد باجبار اعضاء كديما على التصويت الجماعي. اعضاء الكنيست من الكتل الاخرى وعدوا بالتغيب. تغيير القانون يستوجب اغلبية عادية، 40 عضو كنيست.

ريفلين على قناعة أن الاغلبية معه. باستثناء المعارضة التي تعارض تغيير القانون كليا، هناك ايضا حزب العمل واسرائيل بيتنا. بعد ذلك عندما يتقدم المرشحون للتصويت السري سيحصل على الاصوات من كل القوائم البرلمانية، أما بيريس فلا يستطيع أن يعتمد حتى على اصوات كديما. اعضاء كديما يقرأون الاستطلاعات، وهم يرغبون في الحفاظ على خيار العودة لليكود والتصويت لريفلين سيكون اشارة من قبلهم الى الطريق. لو استقال كتساب في هذا الاسبوع، أو أُقيل، لجرت الانتخابات فورا. وهذه كانت لتصبح بشارة طيبة لبيريس بالتأكيد، إلا أن قرار التعليق المؤقت يؤجل التصويت لاشهر، وخلال هذه الاشهر قد يحدث كل شيء.

### معضلة النائب

الجدار مزدحم جدا في مبنى هيئة الاركان العامة في تل ابيب. المقصود هنا الجدار الشرقي من ديوان نائب رئيس هيئة الاركان. في كل المكاتب في هيئة الاركان يوجد جدار جميل تُعلق عليه صور من كانوا في المنصب في السابق. في ديوان نائب رئيس هيئة الاركان توجد صور أكثر مما يوجد في ديوان رئيس هيئة الاركان. الضيوف الذين يأتون الى المكتب من البلاد ومن الخارج احيانا، يتوقفون أمام الجدار والدهشة تملأ وجوههم: صور كثيرة قياسا للسنوات القليلة نسبيا. هذه ليست القاعدة، يقولون لهم، وانما النحس: منصب نائب رئيس هيئة الاركان هو أكثر منصب قابل للتغيير في الجيش الاسرائيلي.

في بعض الاحيان يتوقف النائب الحالي، الجنرال موشيه (كابلان) كابلنسكي أمام الصور. هو يقوم بعدّها بشكل متتال: واحد تحول الى رئيس هيئة اركان، والتالي ذهب الى البيت، والثالث أصبح رئيس هيئة اركان، والرابع ذهب الى البيت، نعم، لا، نعم، لا. النائب الذي سبقه كان دان حلوتس، وأصبح رئيسا لهيئة الاركان. قدَره هو أن ينهي خدمته العسكرية كجنرال. بعد ذلك تذكر أن شيئا قد حدث في هذا الاسبوع: النائب السابق الذي انصرف الى بيته، غابي اشكنازي، عُيّن رئيسا لهيئة الاركان. هذا يعني أن المتتالية قد تغيرت بأثر رجعي، ولذلك يتوجب اعادة الاحصاء من جديد: نعم، لا، نعم، لا، نعم ونعم.

تعيين اشكنازي كان ضرورة لا مفر منها، ومزيجا من القانون والسياسة. القانون يقرر أن وزير الدفاع هو وحده الذي يطرح التعيين على الحكومة. وهذه المسألة تحولت عند عمير بيرتس الى مسألة كرامة. خصوصا انه لا يوجد تعليل وسبب حقيقي لاستبعاد اشكنازي. اولمرت الذي تشاور مع الجميع لم يسمع من أي واحد سببا يمكنه أن يستبعد اشكنازي. رئيس الوزراء لو كان في وضع مختلف، لاستطاع أن يضغط على بيرتس، إلا أن اولمرت ليس في هذا الوضع.

في يوم الاحد، السادس عشر من تموز (يوليو)، اليوم الخامس لعملية الاختطاف وبدء الحرب، حلّق الجنرال كابلنسكي الى الشمال، وزار اللواء 300 الذي كان مسؤولا عن الحدود اللبنانية من رأس الناقورة شرقا. الاختطاف الذي حدث يوم الاربعاء كان في منطقة اللواء 300.

هو وجد قائد اللواء حين ليفني في وضع غير جيد. كابلنسكي حاول تعديل وضع رأس الجنرال وفي نهاية المطاف طلب من العميد تال روسو، الذي يرافقه في الجولة، أن يبقى هناك ويساعد ليفني في العودة الى وضعه الطبيعي. من هناك سافر نحو قائد الفرقة 91 غال هيرش. الانطباع الذي توصل اليه كان صعبا. هيرش كان حينئذ في عين العاصفة. الاختطاف والاخفاق في عملية الانقاذ سُجلا في رصيده. هو كان في وضع صعب جدا. كابلنسكي اتصل بحلوتس وقال له انه مضطر للبقاء في الشمال وانه لن يشارك في جلسة النقاش الطارئة في هيئة الاركان.

كابلنسكي سافر الى أودي أدام، قائد المنطقة، أدام وجد صعوبة في الخلاص من صدمة الاختطاف خصوصا من قضية الدبابة التي دخلت بعد الاختطاف وأُبيدت. هو تحدث كل الوقت عن الدبابة. كابلنسكي طلب من حلوتس أن ينتظره قائلا انه سيعود في ساعات المساء الى هيئة الاركان، وانه يريد التحدث معه. كابلنسكي أوصى حلوتس بأن يُعين جنرالا لمرافقة أودي أدام واقترح جنرالين من الاحتياط، عميرام ليفين وغابي اشكنازي. حلوتس قال انه سيدرس المسألة، وتوجه الى الشمال بنفسه. القرار أُجلّ مرة تلو الاخرى. والآن يمكن التساؤل ما الذي كان ليحدث لو استجاب حلوتس لكابلنسكي وأرسل اشكنازي الى الشمال في حينه.

الامكانية الاولى: اشكنازي لم يكن ليُعين الآن رئيسا لهيئة الاركان على خلفية التحقيقات. الامكانية الأكثر ايجابية: اشكنازي كان ليأتي وينظم الامور ويُغير مجريات الحرب، وعندها يصبح حلوتس رئيسا لهيئة اركان منتصرة واشكنازي مديرا عاما لوزارة الدفاع.

هذه الحكاية تشير بشيء ما الى الصدفة التي تغير مجريات الحرب، كما انها تشير الى أمر آخر أكثر أهمية اليوم: وضع النائب الذي يختلف مع رئيسه حساس جدا. لجنة فينوغراد ستضطر الى التطرق لهذه المسألة في تقريرها. وربما نتعلم منها ما الذي يتوجب على الضباط أن يفعلوه خلال الحرب، ومتى يتوجب عليهم أن يكافحوا الولاء والرفاقية والسطوة ويقفوا في وجهها.

خلال حرب لبنان الثانية دارت جدالات كثيرة حول المجريات العسكرية من العملية الاولى في يوم الاختطاف وحتى العملية التي انطلقت بعد قرار وقف اطلاق النار. خلال كل تلك النقاشات لم يكن هناك أمر واحد غير قانوني أو غير قانوني صارخ. كان هناك من اعتقدوا، وكابلنسكي كان بينهم، أنه كان من الواجب تجهيز قرار وقف اطلاق النار مع الامريكيين بعد ايام الحرب الاربعة الاولى. رئيس هيئة الاركان طرح المسألة على النقاش وقرر أن الوقت مبكر جدا. كان هناك من اعتقدوا، والنائب بينهم، انه في اليوم الحادي عشر من الحرب بعد الفشل في بنت جبيل، يتوجب شن عملية برية واسعة. كان هناك من عارضوا. خلافا للاعتقاد السائد لم تكن المعارضة للعملية البرية محصورة بسلاح الجو فقط.

الضابط الذي يختلف مع قرارات رئيس هيئة الاركان يستطيع أن يطلب مقابلة مع رئيس الوزراء. عندما يفعل ذلك رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» يكون ذلك طبيعيا ومقبولا. كذلك الحال مع قادة المناطق، فمن حقهم في منصبهم هذا أن يختلفوا مع القرارات المتعلقة بالمناطق التي تقع تحت مسؤوليتهم. ولكن نائب رئيس هيئة الاركان يستطيع أن يتصرف على هذا النحو فقط في حالات متطرفة جدا. هو لا يعتبر جزءا من التسلسل القيادي. بامكانه أن يتجادل مع رئيس هيئة الاركان في المداولات. ويمكنه بصورة أساسية ان يحاول اقناع رئيس هيئة الاركان في المحادثات بينهما. كل هذه الامور جرت خلال الحرب، وفي نهاية المطاف جاءت الأوامر. الأمر يتعلق بالجيش وبالحرب.

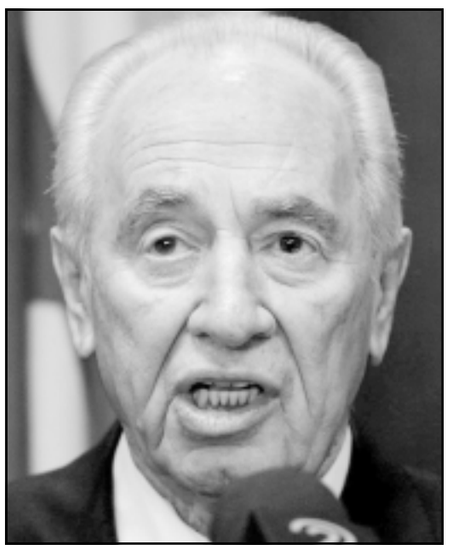

شمعون بيريس

عمير بيرتس

ناحوم برنياع
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2007/1/26

---

# الاقلية العربية تخطىء اذا ظنت ان رفع الظلم عنها يتم بالانفصال وليس من خلال المجتمع اليهودي

■ المثل الانكليزي «اطلقوا النار على أرجلهم» يناسب ما فعلته قيادة الاقلية العربية في المطالب التي عرضتها على دولة اسرائيل ويهودها في وثيقة «الرؤيا المستقبلية للعرب الفلسطينيين في اسرائيل».

توقيت نشر الوثيقة في اعقاب حرب لبنان الثانية ليس صدفة. محافل مخولة كانت تعرف منذ زمن بالمداولات الداخلية في الدوائر العربية، اما النشر على الملأ فجاء في اللحظة التي علقت فيها الدولة في الازمة في أعقاب الحرب. اسرائيل تعد اكثر ضعفا، وهكذا فقد استدعت هجوما على شخصيتها.

ومرة اخرى نتعلم بانه في المحيط الذي توجد فيه اسرائيل يجب أن نبدو اقوياء حتى عندما نكون مستعدين لحل وسط.

وثيقة «الرؤيا» التي وقعتها ضمن آخرين لجنة رؤساء السلطات العربية ولجنة المتابعة العربية اثارت عاصفة لدى الجمهور اليهودي. ومثيرة للاهتمام الرسالة العلنية للبروفيسور شمعون شمير، الذي كان عضوا في لجنة اور للتحقيق في أحداث تشرين الاول (اكتوبر) 2000 ومعروف بدعوته لوقف الظلم المتواصل على عرب اسرائيل، والتي نشرت في صحيفة «الصنارة» العربية، فقد قال فيها انه «من الصعب التحرر من الشعور بان هدف قولكم المغرض هو نزع هوية يهود هذه البلاد. وثيقتكم تبعث لدى القارىء اليهودي، حتى ذاك المتعاطف، احساسا بالتهديد. السبيل الوحيد لتحقيق حقوقكم يمر عبر المجتمع اليهودي. الوثيقة التي وضعتموها لا تحث هذه المسيرة بل تعيدها الى الوراء». مجلس السلام والامن عقد بضع مداولات بما في ذلك جلسة عاصفة مع مندوبين عرب من واضعي الوثيقة، انطلقت فيها نبرة تهديد بكفاح مدني وجاء فيها ان «هناك حاجة لكوابح في الديمقراطية الاسرائيلية».

وفي وثيقة داخلية جاء ان «مجلس السلام والامن يرفض هذه الوثيقة رفضا باتا. لا يوجد اعتراف في الوثيقة بيهودية دولة اسرائيل» (احد واضعي وثيقة الـ«رؤيا» قال انه «ضد نموذج دولة يهودية وديمقراطية»).

المعهد الاسرائيلي للديمقراطية أطلق نداء يدعو عرب اسرائيل ومحذرا من ان «مضامين هذه الوثائق من شأنها أن تثير ميولا مناهضة للديمقراطية قائمة لشدة الاسف لدى الجمهور الاسرائيلي. هذه صيغة لتعميق الشرخ، العداء، الخوف وعدم الثقة المتبادلة».

ظلم عرب اسرائيل كان عاملا مشجعا لدى واضعي وثيقة الـ«رؤيا» ولكن لا ينبغي الخلط بينه وبين مطالبهم. في الظلم ينبغي البحث على انفراد وذلك أيضا من أجل الحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي للدولة. ويختلف جوهريا موضوع تغيير الدولة اليهودية. هذا الموضوع لا يمكن أن يكون قابلا للحوار. وثيقة الرؤيا تحاول اعادة اسرائيل الى حرب استقلالها، هذه وثيقة اشكالية صرفة. هنا لا يوجد مجال للحل الوسط.

وتدعو «الرؤيا» الى التنازل عن وجود اسرائيل كدولة يهودية وعن رموزها الوطنية، اقامة دولة فلسطينية تكون «دولة يودن راين»، والى جانبها، بدل اسرائيل، دولة ثنائية القومية. واسرائيل توصف فيها كدولة استعمارية ليست ديمقراطية. ويدور الحديث في الوثيقة عن «طغيان الاغلبية» اليهودية («على اليهود ان يتنازلوا عن الامتيازات التي لديهم»)، ومن هنا ينبع المطلب بالقرار في «الديمقراطية التعاقدية». لقد سبق ان رأينا الديمقراطية التعاقدية التي اقامها اللبنانيون لانفسهم، والتي أدت الى الدمار والحرب الاهلية، والتي كان الفلسطينيون مشاركين فيها. في وثيقة «الرؤيا» تنطلق القيادة العربية عمليا من دولة اسرائيل. والتوقع من أن تشكل الاقلية العربية جسرا للسلام مع الفلسطينيين خاب على ما يبدو. فلا داعي لان يفاجأ عرب اسرائيل اذا ما فقدوا الكثير من اصدقائهم. هذه ليست المرة الاولى التي تطرح فيها هذه الفكرة النكراء في أوساط الاقلية العربية. في عام 1957 بحث مؤتمر الحزب الشيوعي في اسرائيل حق الشعب الفلسطيني في اسرائيل في تقرير المصير «حتى الانفصال». وبعد سنة من ذلك كان بينهم من تحدث عن «حركة سرية مقاتلة». وعندما عرف شموئيل ميكونس وموشيه سنيه بالامر قال سنيه لرفاقه العرب انه لن يسمح بهدم دولة اسرائيل. والان الموضوع يكرر نفسه. تقدير مغلوط يؤدي باصحاب «الرؤيا» الى المواجهة. وهم سيخسرون فيها وبقوة كبيرة.

زئيف شيف
محلل استراتيجي
(هآرتس) 2007/1/26